مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق

احمد حسن علي

سلسلة دراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط

حقوق النشر محفوظة © 2017

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

أزمة البيت الكردستاني في شمال العراق

احمد حسن علي *

يعدُّ الخلاف داخل البيت الكردي في شمال العراق أعمق مما قد يتصوره بعضهم، إذ إن له أبعاداً ثقافية واجتماعية وسياسية ظهرت للعلن في منتصف القرن الماضي، وتطورت إلى تنافس شديد بين قيادتين سياسيتين تعكسان مجتمعين مختلفين ومنطقتين منفصلتين، وللأسف لم يستطع الحزبان (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) حلَّ المشكلات العالقة جذرياً بعد الحرب الأهلية في التسعينيات، وإنما اكتفيا بحلول غير شافية تؤدي إلى تجدد النزاع من وقتٍ لآخر.

الاختلاف الثقافي

من الناحية الاجتماعية، ينقسم شمال العراق –ذو الأغلبية الكردية– على منطقتين، منطقة بهدينان ومنطقة سوران، وتشمل بهدينان محافظة دهوك بالكامل فضلاً عن بعض البلدات الصغيرة والقرى في محافظة أربيل، فيما تضم سوران محافظة السليمانية ومعظم أربيل. والفرق الاجتماعي الأساسي بين المنطقتين هو اختلاف اللهجتين البهدينانية والسورانية بنحوٍ كبير. وإجمالا، فإن الناطقين بالسورانية في شمال العراق أكثر من البهدينانية، وتفتقر المنطقة الكردية في شمال العراق إلى لغة كردية فصحى مشتركة. ولم ينجح الزعماء الأكراد في توحيد اللهجات الكردية الرئيسية في لغة فصحى موحدة التي هي من أهم متطلبات توحيد أي أمة نحو تشكيل دولة مستقلة[١].

وبحسب تصنيف الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان العراق، فإن للّغة الكردية لهجتين رئيسيتين هي (الكرمانجية) ويتحدث بها جميع الأكراد في تركيا وسوريا، والمناطق التي يسكنها البهدينان في محافظة دهوك. واللهجة الثانية (السورانية) ويتكلم بها أكراد محافظات السليمانية وكركوك ومعظم أكراد أربيل، وأكراد إيران[٢].

واللغة الكردية الحالية في الدول الأربع (العراق، وإيران، وتركيا، وسوريا) تستخدم أبجديتين مختلفتين، فاللهجة السورانية تستخدم الحروف العربية في إقليم كردستان العراق وأيضاً لدى أكراد

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

إيران، أما أكراد تركيا وسوريا فيكتبون بالحروف اللاتينية. وفشلت الدعوات التي أطلقها المثقفون الكرد إلى توحيد الأبجديتين في نظام واحد والسعي إلى إيجاد لغة موحدة، وفي الوقت نفسه حذر هؤلاء المثقفون من نشوء صراع ثقافي اجتماعي بين السورانية والبهدينانية إذا ما فرض طرف لهجته كلغة رسمية على الآخر. ويرى أكراد تركيا «الكرمانجية» -كونهم الأغلبية الكردية- أن لهجتهم أولى أن تكون اللغة الرسمية مع استخدام الحروف اللاتينية، ومن جهة أخرى يرفض البهدينان أيضاً اعتماد لهجة السوران كلغة رسمية.

وتختلف اللهجة الكرمانجية في تركيا عن الكرمانجية في العراق، ويطلق الباحثون على الكرمانجية العراقية اسم اللهجة البهدينانية، وفي الحقيقة تختلف السورانية العراقية عن الكرمانجية التركية كثيراً مثل اختلاف الألمانية عن الإنجليزية ولاسيما فيما يتعلق بالأحرف الصوتية التي تعدُّ كالحركات الموجودة في اللغة العربية مثل الكسرة والفتحة، (واللغات الغربية مثل الإنجليزية والألمانية تستخدم في معظم مفرداتها حرفاً أو عدة أحرف صوتية لتوضيح نطق ومعنى المفردة)، إلا أنه ليس هناك اختلاف كبير في المفردات الكردية نفسها، وقد دفعت هذه الاختلافات بعض الباحثين لتسمية اللهجات الكردية باللغات؛ لأن متكلمي الكرمانجية والسورانية لا يستطيعون التفاهم وليسوا قادرين على التواصل الفعال في كل السياقات[٣].

ومع أن لوعورة الجبال وقسوة التضاريس الكردستانية ميزةً مهمةً في الاحتماء ومواجهة جيوش الدول الأربع -تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا- إلا أنها أيضاً سببت العزلة الاجتماعية بين المجتمعات الكردية عبر التأريخ، وهناك فكرة شائعة في الثقافة الكردية تفيد بأن الجبال هي حليفة المقاتلين الأكراد، وأصبحت عبارة «الجبل هو الصديق الوحيد للكرد» متداولة بكثرة؛ لكن وعورة جبال كردستان نفسها أيضاً صارت عائقاً أمام وحدة الكرد؛ لأنها عزلت المجتمعات الكردية لقرون عن بعضها بعضاً ومنعت الاتصال فيما بينهم، وبالتالي شتت الجبال اللغة الكردية إلى لهجات تختلف بنحوٍ كبير دون وجود لغة رسمية واحدة. وبسبب انقطاع الاتصالات قديماً بين الكرد الذين يعيشون في دول مختلقة أو صعوبتها وتأثرهم بثقافات الدول القومية التي يعيشون فيها، تعمقت تدريجياً الاختلافات الثقافية واللغوية والسياسية بينهم، ولم ينجح مسعود البارزاني منذ توليه رئاسة إقليم كردستان العراق، في أن يوحد اللهجتين الكرديتين في لغة فصحى واحدة على الرغم من دعواته المتعددة[٤].

والفرق الاجتماعي الثاني بين شرق المنطقة الكردية العراقية (السوران) وغربها (البهدينان) يعود إلى أكثر من سبعين سنة؛ فمثلا، كانت هنالك بعض المدارس الكردية، وأنشئِت منتديات ثقافية ودور سينما وحفلات موسيقية وغنائية في السليمانية معقل السوران، فيما كانت دهوك معقل البهدينان تعاني من تفشي الأميّة وشهدت الحضور الثقافي في سنوات متأخرة، وبالتالي صار الفارق الثقافي كبيراً على المستوى الشعبي بين المنطقتين.

وغلب الطابع المدني الحضري على المجتمع السوراني وصار واضحاً في مدينة السليمانية؛ مما جعل من الحركة السياسية السورانية أكثر نشاطاً وفعالية، وبالمقابل غلب الطابع القبلي المحافظ على مجتمع البهدينان وانعكس ذلك على المظاهر الثقافية والسياسية حيث لم تنشأ أية معارضة سياسية وثقافية فاعلة فيها وهو ما أدّى بالنتيجة إلى ضعف الحركة السياسية والاجتماعية في المنطقة البهدينانية.

وأصبح الواقع الثقافي في المجتمع الكردي سائداً بانطباع شعبي بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني هو حزب بهديناني، وأن الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني «سابقاً» وحركة التغيير حزبان يمثلان السوران. إن وجود فوارق ثقافية واسعة بين المنطقتين في كردستان العراق كانت سبباً رئيسياً في الصراع داخل الحركة الكردية منذ بداية ١٩٦٠، ففي مطلع الستينيات حصل تنافس شديد على زعامة الحركة القومية الكردية داخل المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بين مصطفى البارزاني وحلفائه القبليين البهدنيانيين من جهة، والمثقفين الجامعيين والحضريين السورانيين.

وكان الطرفان المتنافسان يمثلان منطقتين رئيسيتين مختلفتين وطبقتين اجتماعيتين منفصلتين مرتبطتين ببعض المصالح القبلية والحضرية المتناقضة، ونتج الاختلاف عن تباين في وجهات النظر في كيفية إدراة الصراع السياسي والحركة المسلحة ضد الدولة العراقية ومع الدول المجاورة. أول الأمر، تمكن مصطفى البارزاني من التغلب على ممثلي السوران في مكتبه السياسي معتمداً على قوته العسكرية ونفوذه، ونجح في توحيد الكرد من مختلف المناطق بزعامته، وبقيت الحركة الكردية موحدة على الرغم من الفوارق اللغوية والثقافية حتى الانهيار المفاجئ في آذار ١٩٧٥[٥].

تأريخياً، هناك قائدان كرديان كان لهما دور كبير في قيادة الحركات المسلحة الكردية، أحدهما

سوراني والآخر بهديناني: الآول هو الشيخ محمود الحفيد البرزنجي الذي قاد الحركة المسلحة في السليمانية من عام ١٩١٧ لغاية ١٩٣٠، وكان للشيخ البرزنجي مركز ديني ونفوذ واسع على اتباعه في السليمانية، وقف أول الأمر إلى جانب الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، ثم إلى جانب الجيش البريطاني خلال احتلال العراق ضد مصطفى كمال أتاتورك الذي طالب بضم شمال العراق إلى تركيا، وحصل على وعد من بريطانيا بتأسيس دولة كردية، ولكنه قاتل البريطانيين حينما نكثوا بالوعد، وثار ضد الحكومة العراقية رافضاً إقامة انتخابات حرة حتى عام ١٩٣٠ حين قضت الدولة العراقية على الحركة المسلحة الكردية الأولى.

والقائد الثاني هو مصطفى البارزاني الذي انتمى إلى عائلة حظيت أيضا بمركز ونفوذ ديني في منطقة بهدينان. وقد ورث البارزاني المركز الروحي المؤثر لعائلته على العشائر الكردية في بهدينان، وقاد حركة مسلحة عام ١٩٤٥ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية معتمداً على إرث قيادته الروحية على أكراد بهدينان، ولكن الجيش العراقي تمكن من إنهائها في السنة نفسها؛ ما جعل مصطفى البارزاني يغادر شمال العراق إلى المنطقة الكردية في إيران، وأسس هناك الحزب الديمقراطي الكردي في مهاباد (شمال غرب إيران)، وغيَّر الحزب اسمه فيما بعد إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وصار البارزاني قائداً للجيش في جمهورية مهاباد الكردية في شمال غرب إيران عام ١٩٤٧ بدعم سوفيتي، انتهى بتدخل الجيش الإيراني والقضاء على الدولة الكردية بعد أشهر من إعلانها. ولم يرجع البارزاني إلى العراق إلا بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ ضد الملكية وتأسيس الجمهورية العراقية. وقاد مصطفى البارزاني بدعم إيراني حركة مسلحة ضد الدولة العراقية بدأت من سنة ١٩٦١ وانتهت سنة ١٩٧٥ بعد اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران التي بموجبها تخلى شاه إيران عن دعم الحركة المسلحة الكردية، وغادر البارزاني العراق ولم يرجع بعدها حتى توفى سنة ١٩٧٩ في الولايات المتحدة[٦].

جعل الانهيار المفاجئ للحركة المسلحة الكردية في شمال العراق المعارضين من السوران داخل حزب البارزاني ينشقون ويؤسسون حزباً جديداً بقيادة جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى، وتشكلت قاعدة الحزب الجديد من طبقة المثقفين وسكان الحضر، فيما بقي الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتمد على الطبقة القبلية من سكان الريف في منطقة بهدينان.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها الحركة الكردية في الثمانينيات، استمر الاستقطاب السياسي والاجتماعي بين الحزبين، وتحول الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني «نجل

مصطفى البارزاني» وجلال الطالباني إلى رمزين للمجتمع الكردي، ولم يستطع القائدان أو حزباهما توحيد المجتمع الكردي المنقسم أصلاً على الرغم من السياسات القمعية التي انتهجها صدام حسين ضدهم التي بلغت ذروتها في حملات الإبادة على البلدات والقرى الكردية عام ١٩٨٨ واستخدام الأسلحة الكيميائية، ولم يتمكن الحزبان في الاستفادة من الفرصة التاريخية التي قدمتها الأمم المتحدة في إنشاء الملاذ الآمن عام ١٩٩١بحماية دولية، في أن يوحدوا الأكراد.

وتفاقم الخلاف السياسي بين الطرفين إلى مواجهات مسلحة وحرب أهلية كردية عام ١٩٩٤ التي استمرت حتى عام ١٩٩٨، وتوقفت بعد التدخل الأمريكي، وبلغ الأمر بالحزب الديمقراطي الكردستاني أن طلب الدعم من قوات صدام حسين لإقصاء الاتحاد الوطني الكردستاني المتهم بالتواطؤ مع إيران، عن العاصمة الإقليمية أربيل، ومنذ ذلك الحين نشأت في شمال العراق حكومتان، واحدة تحكم أربيل ودهوك وأخرى تحكم السليمانية؛ وأدت الحرب الأهلية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تعميق الفجوة الاجتماعية بين منطقتي سوران وبهدينان، وارتفعت حدة النزعة المحلية المجتمعية والتحامل السلبي إزاء الآخر.

التنافس القيادي

تسبب انشقاق جلال الطالباني ومن معه من منطقة السوران عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٧٥ وتشكيله حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى تقسيم الأكراد العراقيين على معسكرين رئيسيين. وفي واقع الأمر كان للسياسي الكردي إبراهيم أحمد الدور الأساس فكرياً في تشكيل الاتحاد الوطني الكردستاني، وكان إبراهيم أحمد ممثل السليمانية في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في جمهورية مهاباد الكردية غرب إيران، وبعد انهيار الدولة الكرية في عام ١٩٤٧ انضم أحمد إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة مصطفى البارزاني التي شكلت حينها حديثاً. وكان إبراهيم أحمد مفكراً يسارياً بارعاً، ونجح في استقطاب الكثير من القوميين الأكراد داخل العراق[٧].

إلا أن توجهات إبراهيم أحمد اليسارية لم تلقَ قبولاً من القيادات المحافظة في الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفى البارزاني، وأيضاً بين قاعدة الحزب القبلية المحافظة. وساد الاعتقاد بين الدوائر القومية أن العلاقات بين البارزاني وأحمد ليست متوافقة، ويضاف إلى ذلك أن أحمد «السوراني» بدأ ينافس البارزاني «البهديناني» على قيادة الحركة القومية، وهو ما لم تتقبله القيادات

الموالية للالبارزاني ولا قاعدته الشعبية التي كانت تنظر إلى مركز البارزاني من الناحية الروحية أولاً ثم السياسية، فيما كان أحمد يسارياً معارضاً للفكر الديني. وانضم إلى إبراهيم أحمد نخبة من السياسيين والمثقفين الكرد في مقدمتهم جلال الطالباني ونوشيروان مصطفى ومجموعة أخرى من قيادات منطقة السليمانية. ومع مرور الأيام انتشرت الأقاويل بين القاعدة الكردية أن البارزاني وأحمد يكرهان بعضهما بعضاً، وأن كل منهما يريد الحد من نفوذ الآخر داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وظهر الخلاف علناً حينما وقع مصطفى البارزاني على اتفاق مع الرئيس العراقي عبد السلام عارف في عام ١٩٦٤ جرى بموجه منح الأكراد حقوق سياسية واجتماعية. لكن البارزاني الذي عقد هذا الاتفاق، عقده بصفته الشخصية بدلاً من كونه رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ وهذا ما أثار غضب إبراهيم أحمد وجلال الطالباني؛ لأن الاتفاق لم يتناول مسألة الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي التي كانت حينها القضية الأساسية لدخول الحزب الديمقراطي الكردستاني في حرب عصابات طويلة الأمد مع الدولة العراقية.

إلا أن أحمد والطالباني رفضا هذا الاتفاق ورأيا فيه تواطؤاً من قبل البارزاني الذي رد عليهم وحشد زعماء القبائل إلى جانبه. وتبع ذلك جدال شديد وحملات غاضبة بين الطرفين، لكن أحمد والطالباني لم يتمكنا من النيل من شعبية مصطفى البارزاني. وفي المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني من السنة نفسها، أمر البارزاني باعتقال ممثلين عن فصيل أحمد والطالباني، وبعد بضع أيام أرسل البارزاني قوة كبيرة لطرد أحمد والطالباني مع أربعة الآف من أتباعهم إلى المنفى في إيران، وسيطر –بلا منافسة– على قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني[٨].

وحينما انهارت الحركة المسلحة الكردية بقيادة البارزاني في عام ١٩٧٥، وأذاع بيانه الشهير طالباً من المقاتلين الكرد إلقاء السلاح وتسليم جميع الأراضي في شمال العراق إلى الدولة العراقية ومغادرة العراق لمن يرغب منهم؛ فأصيب جميع الكرد بصدمة قاسية. وفي السنة نفسها –بعد شهرين تقريباً من الانهيار– أسس جلال الطالباني الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة دمشق السورية، وضمَّ في تشكيله خمسة كيانات سياسية منفصلة، منها: مجموعة ماركسية، وحركة اشتراكية، ورأوا أن انهيار الحركة المسلحة الكردية كانت بسبب «تقصير القيادة الكردية ذات التوجه الإقطاعي، والقبلي، والبرجوازي، اليميني، والاستسلامي»، وحصل الاتحاد الوطني الكردستاني على دعم شعبي من المنطقة السورانية ذات البعد الحضري ولدى الطبقة المثقفة[٩].

وشهدت الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ بعض المواجهات العنيفة المسلحة بين الجانبين التي أضعفت الحركة الكردية إلى حد كبير. وتدخلت الحكومة السورية في عام ١٩٧٧ وأجرت وساطة بين الطرفين وجمعت في دمشق بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني، وتم التوقيع على اتفاق لتسوية الخلافات. وبعد وقت قصير من التوقيع، قاد المعارضون داخل قيادات الحزبين حملة احتجاجات ضد الاتفاق، فضلاً عن عدم رضا الملا مصطفى البارزاني نفسه على الاتفاق أيضاً، الذي كان في الولايات المتحدة الأمريكية يتلقى العلاج لسرطان الرئة، ورفض الأعضاء المعارضون داخل الاتحاد الوطني الكردستاني أي شكل من أشكال التعاون مع القيادة المؤقتة لمسعود البارزاني للحزب الديمقراطي الكردستاني.

وبعد وفاة الملا مصطفى البارزاني تولى نجله مسعود قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤، صارت منطقة نفوذ البارزاني على طول الحدود الشمالية للعراق مع تركيا، في حين بسط الطالباني نفوذه حول السليمانية في الجبال التي تفصل العراق عن إيران؛ ولهذا أصبح الطالباني مهماً لإيران خلال الحرب مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨). وحينما بدأ الجيش الإيراني بالدخول في كردستان العراق إلى منطقة نفوذ الطالباني، وجد الأخير نفسه في مأزق وقال إنه لا يريد أي دعم من الإيرانيين، وأعرب إلى حد ما عن رغبته في دعم من حكومة صدام حسين التي كان يعدها حينها حليفه، وحذر الطالباني الإيرانيين بالبقاء خارج منطقته[١٠].

في عام ١٩٨٣ وافق الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة الطالباني على التعاون مع صدام حسين من خلال التوقيع على اتفاق الحكم الذاتي للأكراد، وفي الوقت نفسه بدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني حرب عصابات ضد الجيش العراقي خلال الحرب الإيرانية العراقية؛ وصارت المنطقة الكردية في شمال العراق والمنطقة الكردية في إيران مسرحاً لحركات نشطة ضد الدولتين. ومن جانبها عرضت القيادة الإيرانية على مسعود البارزاني التعاون في إخماد الحركة المسلحة الكردية داخل إيران، ورأى مسعود البارزاني في العرض الإيراني وسيلة لاستعادة نفوذه على كردستان العراق ووافق على التعاون. وفي آذار ١٩٨٣ قامت قوة مسلحة تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني مدعومة من قوة إيرانية بالهجوم على الحركة القومية الكردية المسلحة في الأراضي الإيرانية وقضت عليها، ثم بدأ الإيرانيون بدخول كردستان العراق باستخدام قوة البارزاني كرأس حربة للهجوم.

وتمكّن الجيش العراقي من صد الهجوم الإيراني، إلاّ أن الإيرانيين احتفظوا ببعض الجيوب في الأراضي العراقية في حاج عمران التابعة لمحافظة السليمانية، وتوقع مسعود البارزاني أن يسلمه الإيرانيون تلك المنطقة، لكنه فوجئ بأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق استلم تلك المنطقة. ورأى الكرد في هذه المسألة إهانةً إيرانيةً لهم فرفضوا الأمر؛ وتلك الحادثة جعلت البارزاني يراجع موقفه من الإيرانيين، وقرر عدم التعاون مجدداً مع إيران. وحينما رأت القيادة الإيرانية أن الحرب لا تسير في صالحها بعد عام ١٩٨٦ بسبب استخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية وحرب الصواريخ، سعت إلى تشكيل تحالف كردي ضد العراق، وقامت إيران بوساطة بين الطالباني والبارزاني وتم التوصل إلى اتفاق مصالحة الذي أصبح أول خطوة مهمة نحو إنشاء جبهة كردستان[١١].

وبدأت المحادثات بين الأحزاب الكردية في عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٨٨ لتتشكل الجبهة الكردية من الحزبين الكبيرين مع أحزاب صغيرة. وتم الاتفاق بين الأحزاب الكردية على ترك كل حزب يختار أجندته الخاصة في القتال وعدم توحيد القوات والموارد. وكان تشكيل الجبهة الكردية طريقة لتقريب الأحزاب ولاسيما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ووقفت الحملات التي بعضها ضد بعض، واستمر العمل ضمن إطار جبهة كردستان خلال الأحداث الجذرية التي اجتاحت المنطقة في السنوات اللاحقة، مثل هجوم صدام على الكويت وحرب الخليج، وانتفاضة آذار ١٩٩١، وإنشاء ملاذ آمن للأكراد في شمال العراق، وأخيراً انسحاب الحكومة العراقية من محافظات دهوك وأربيل والسليمانية.

ومع انسحاب الحكومة العراقية من المناطق الكردية، بدأت حقبة جديدة من النزاع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وكان لكل حزب أسلوب مختلف لمستقبل العلاقات مع الحكومة العراقية في بغداد ومع العالم الخارجي، فمن ناحية، فضل الطالباني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني تدويل القضية الكردية، لكن البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني أرادا محاولة التوصل إلى تسوية نهائية مع الحكومة المركزية في بغداد.

وأدّى التوتر المتصاعد بين الطرفين في المناطق الخاضعة لسيطرة كل حزب فضلاً عن التنافس على الموارد المتاحة إلى تفاقم النزاع؛ وبغية تسوية هذه المسألة، قررت القيادة السياسية لجبهة كردستان أن تجري انتخابات في آب ١٩٩١؛ بهدف انتخاب مجلس يتعيّن عليه أن يقرر المستقبل السياسي لشعب كردستان العراق، وفي تشرين الأول من العام نفسه، سحبت الحكومة المركزية

إدارتها وقواتها المسلحة من محافظات كردستان المذكورة آنفاً بنحوٍ قطعي.

وفي ١٩ أيار ١٩٩٢، أجريت أول انتخابات في التأريخ الكردي العراقي، وشهدت الانتخابات مخالفات وتزويراً من قبل بعض المنافسين الرئيسيين؛ ونتيجة لذلك، لم توافق الأطراف المشاركة -بما في ذلك الحزبين الكبيرين على النتائج- وتم الاتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على تقسيم مقاعد البرلمان بنسبة (٥٠-٥٠) لكل حزب[١٢].

وتشكّل أول مجلس وزراء برئاسة الاتحاد الوطني الكردستاني وبرلمان برئاسة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومع ذلك، صار نظام المحاصصة (٥٠-٥٠) في كل مؤسسة حكومية؛ وقد عمل هذا النظام على شل عمل الإدارات والمؤسسات الحكومية، وزرع بذور الصراع المسلح في المستقبل، ومن النقاط المهمة الأخرى هنا أن الزعيمين -البارزاني والطالباني- اللذين لم يحصلا على نسبة ٥٠٪ المطلوبة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، ولم يدخلا جولة ثانية، لم يشاركا في العمل الحكومي. إن بقاء الزعيمين خارج المؤسسات الحكومية الكردية وإدارتها من الخارج، وسع من الفجوة بين الجانبين؛ لأن صنع القرار من خارج الإدارة ضمن التسلسل السياسي انتهت إلى إدارة محلية ضعيفة، تتكون من نصفين متنازعين محملين بالعداء المتزايد.

ووقع النزاع على مسألتين أساسيتين لم يتمكن الطرفان من حلهما، المسألة الأولى كانت في تقسيم العائدات من شاحنات تهريب النفط من العراق إلى تركيا، وقدرت قيمة هذه الإيرادات حينها بما لا يقلُّ عن ١٥٠ ألف دولار يومياً، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يسيطر على المناطق الواقعة على طول الحدود التركية يتعرض للاتهام بأنه يستولي على الأرباح وحده ويتجاهل نظام (٥٠-٥٠)؛ مما خلق مناخاً من التوتر ساد خلال فترة الإدارة المشتركة.

وكان مصدر الخلاف الرئيس الثاني بين الطرفين هو السيطرة على الرسوم الجمركية المفروضة على جميع حركة المرور عبر الحدود الشمالية مع تركيا. فقد اتهم الاتحاد الوطني الكردستاني الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم تقسيم عائدات الرسوم الجمركية حسب الاتفاق، وأن البارزاني أنفق على تمويل تنظيم حزبه بدلاً من تمويل الحكومة الكردية المشتركة؛ وهذا المعبر الحدودي في منطقة البارزاني هو أكثر ربحاً بكثير من معبر منطقة الاتحاد الوطني الكردستاني مع إيران. من ناحية أخرى، اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني الاتحاد الوطني الكردستاني باختلاس مبالغ كبيرة من وزارة المالية

الكردية المشتركة والتعاون مع حكومة صدام[١٣]؛ ونتيجة لذلك، شارك الطرفان بالتواجد في المنطقة نفسها في قواتهما العسكرية؛ مما أدّى إلى اشتباكات صغيرة بين الجانبين. ونتج عن الاشتباك المسلح بعض القتلى، ووصل التوتر بين الجانبين إلى أعلى مستوياته في أيار ١٩٩٤، حينما بدأت أول حادثة قتال في بلدة كردية وتحولت إلى حرب انتشرت بسرعة في معظم المناطق باستثناء العاصمة أربيل، وبعد فترة قصيرة من القتال، قدم البرلمان الكردي مقترحاً للسلام أدى إلى وقف إطلاق النار الذي لم يدم طويلاً؛ وقد أدّى اندلاع القتال بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في أيار ١٩٩٤ إلى تقسيم المنطقة الكردية في شمال العراق بنحوٍ فعال على منطقتين.

الحرب الأهلية الكردية ١٩٩٤–١٩٩٨

على الرغم من التطور الواعد الذي أعقب الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١، فإن وضع المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي بدأ يتدهور بشدة بعد عامين تقريباً من تشكيل المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً، وفشلت جميع الجهود التي بذلتها المعارضة العراقية والجهات الدولية في عام ١٩٩٤ لوضع حد للاقتتال الداخلي، وسادت حالة من اليأس بين الوسطاء.

بدأ الاقتتال الداخلي بين الحزبين في ظل أجواء من التوتر الشديد، والاتهامات المتبادلة، والأحقاد القديمة، والتواجد العسكري المشترك للطرفين في متخلف المناطق الكردية. واندلعت الاشتباكات في بلدة قلعة دزة في محافظة السليمانية في ١ أيار ١٩٩٤ على إثر ادعاء قائد عسكري من الحزب الديمقراطي الكردستاني ملكيته على قطعة أرض في البلدة. وحاول المسؤولون المحليون في البلدة تسوية النزاع سلمياً، لكن القائد العسكري الذي كان بصحبته نحو ٢٠ فرداً من البيشمركة، ورفض أية تسوية وأصرَّ على استلام قطعة الأرض. وتسبب إصراره وسط التوتر الشديد بين الطرفين إلى إطلاق نار استمر لمدة يومين، وقُتِلَ اثنان من قادة الاتحاد الوطني الكردستاني خلال هذه الاشتباكات[١٤].

وردت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بالهجوم على مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في قلعة دزة، وقتلت القائد العسكري الذي تسبّب في القتال مع عدد من أفراد مجموعته، وأسّروا آخرين من بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني. وانتشرت إشاعة أنه تم إعدام الأسرى جميعاً،

فدارت اشتباكات بين الجانبين في ٢ أيار في بلدة رانيا التي تقع ضمن منطقة السليمانية أيضاً، وأرسل الاتحاد الوطني الكردستاني تعزيزات إلى قلعة دزة، وتمكنت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني في السيطرة على رانيا واعتقلت عدداً من مسؤولي ومقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني[١٥].

وسادت حالة من التوتر الشديد بين قيادات الطرفين في السليمانية ودهوك. وفي مدينة السليمانية سيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على مقر اللواء الرابع التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني وغيره من المكاتب، وقام باعتقال أكثر من ٩٠ عضواً من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعضهم من كبار مسؤولي الحزب، بمن فيهم نائب وزير شؤون البيشمركة. وبالمثل، سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على قواعد ومقرات الاتحاد الوطني الكردستاني في دهوك وزاخو والعمادية، واعتقل كل من فيها.

وفي ٣ أيار، سيطرت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني على مبنى البرلمان في أربيل، وطردت الحراس المتمركزين فيها، وسيطرت على المستشفى الجمهوري ومستشفى الولادة، وسيطرت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني على المستشفى الثالث واحتلت مباني عامة أخرى. ولم يخض الحزبان القتال في أربيل أول الأمر؛ وبحلول نهاية الأسبوع الأول من شهر أيار، انتقلت المواجهات المسلحة إلى عدة بلدات أخرى، بما في ذلك دربنديخان وجمجمال وحلبجة وكفري وكالار وصلاح الدين وشقلاوة وعقرة، ووردت عدة تقارير عن قتل الأسرى من كلا الجانبين[١٦].

وخلال الأسبوع الثاني من أيار، اندلعت اشتباكات مسلحة في أماكن أخرى وسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على قواعد الاتحاد الوطني الكردستاني في بلدات ديانا وخليفان وحرير داخل محافظة أربيل. وهجمت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني على القواعد المشتركة للحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الإسلامية في كردستان العراق في بلدات سيد صادق وهرامان وبنجوين وحلبجة في محافظة السليمانية، واشتبكت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية في كردستان العراق في بلدات أخرى في محافظة السليمانية.

وفي ١٧ أيار، اندلعت اشتباكات مسلحة في منطقة الحاج عمران، وفي اليوم التالي في كويسنجق التابع لمحافظة أربيل. وبحلول ٢٩ أيار، خاض الحزبان قتالاً ضارياً في أربيل واستمرت نحو ثلاثة أيام. واستمر القتال بشكل متقطع خلال شهري حزيران وتموز في عدد من المناطق على

نطاق منخفض جداً، واستمرت عمليات الاعتقال الواسعة النطاق لأعضاء معروفين أو مشتبه فيهم في كل طرف من جانب الطرف المعارض، وتعرض كثيرٌ منهم للتعذيب في أثناء الاحتجاز[١٧].

وفي تموز ١٩٩٤، دعا الرئيس الفرنسي آنذاك، فرانسوا ميتران، الطرفين إلى باريس لإجراء مصالحة، ورعاية المحادثات بينهما. وتوجه وفدان من الحزبين إلى باريس وجرت محادثات لمدة أسبوعين تقريباً، وتوصلا إلى اتفاق، ولكن بعد التعليق والتأجيل، لم يقم الطالباني والبارزاني بزيارة باريس، ولم تنجح الوساطة الفرنسية.

وفي ١٢ آب، اندلعت اشتباكات مسلحة مرة أخرى في قلعة دزة ثم في شقلاوة، وتعرضت بلدة قلعة دزة لقصف عنيف من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات الحركة الإسلامية في كردستان العراق، مسببة سقوط ضحايا من المدنيين. وفي ١٥ آب ١٩٩٤ –ونتيجة للوساطة التي قام بها نواب عن البرلمان البريطاني وشخصيات وأحزاب كردية مع المعارضة العراقية– وقع الطالباني والبارزاني على اتفاق في جلسة رسمية للبرلمان الكردي، إلا أن الاتفاق لم يستمر أكثر من ٧٢ ساعة.

وبلغت الاشتباكات ذروتها في الفترة ما بين ٢٣ و٢٦ آب، واستخدم الجانبان فيها المدفعية الثقيلة التي أدّت إلى مقتل مئات الأشخاص من المدنيين والمقاتلين، واندلعت اشتباكات عنيفة في سيد صادق وحلبجة في الفترة ما بين ٢٦ و٢٨ آب، ونجحت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحركة الإسلامية في كردستان العراق في محاصرة عدد كبير من مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني على ضفاف بحيرة دربنديخان، وبينما سلم الكثيرون أنفسهم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، حاول عشرات آخرون الهروب بالسباحة في البحيرة، وغرق بعضهم خلال الهروب.

وفي ٢٩ آب، حضر مسعود البارزاني وجلال الطالباني الدورة الاستثنائية للبرلمان الكردستاني في أربيل وتعهدا خلالها بالوفاء بالاتفاقات السابقة التي أبرمتها الأطراف المعنية. ولكن بعد أقل من ٤٨ ساعة، اندلعت اشتباكات مرة أخرى شمال أربيل، وكانت المحاولة الأخيرة في عام ١٩٩٤ ما سمي بـ «اتفاق عام ٢٠٠٠» الذي تعهد فيه الطرفان في تشرين الثاني ١٩٩٤ بعدم قتال بعضهما بعضاً حتى عام ٢٠٠٠، واتخاذ إجراءات لإدانة القتال بين الأكراد من خلال تجريم ذلك. ولم يدم هذا الاتفاق أيضاً لأكثر من شهر؛ بسبب استيلاء الاتحاد الوطني الكردستاني على قرية بالقرب

من أربيل، ثم في وقت لاحق على أربيل نفسها في نهاية عام ١٩٩٤؛ ليدعو بعدها نواب البرلمان إلى الاجتماع، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض انعقاد أي جلسة للبرلمان، ورفض أيضاً تسليم أي مستحقات مالية إلى إدارة البرلمان وحكومة إقليم كردستان، وطالب بانسحاب قوات الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل قبل التفاوض على اتفاق السلام.

وكانت هذه نقطة تحوّل في العلاقات بين الطرفين، ومنذ ذلك الحين قاطع الحزب الديمقراطي الكردستاني أي لقاء مع الاتحاد الوطني الكردستاني؛ ومن أجل إجراء لقاء مع الاتحاد الوطني الكردستاني، طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني انسحاب الاتحاد الوطني من أربيل دون أي شروط مسبقة.

وفي شباط ١٩٩٥، انفجرت سيارة مفخخة في مدينة زاخو حيث نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني بالقرب من الحدود التركية، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٨٠ شخصاً؛ وقد أتهم البارزاني الاتحاد الوطني الكردستاني بالحادث، لكن الطالباني رفض الاتهام بشدة، وعلى الرغم من نفي الاتحاد الوطني الكردستاني تحمل المسؤولية عن الهجوم، فإن العلاقات بين الطرفين ازدادت سوءاً.

وفيما كان ٦٠ نائباً من البرلمان الكردي، نصفهم من اتباع البارزاني والنصف الآخر للالطالباني يقيمون داخل مبنى البرلمان احتجاجاً على القتال، ويحاولون التوسط بين الحزبين، فوجئوا جميعا في ليلة ٢٦ آذار ١٩٩٥ بهجوم قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني للاستيلاء على أربيل؛ لتفشل المحاولة، ورد الاتحاد الوطني الكردستاني باحتلال مبنى البرلمان وطرد نواب الحزب الديمقراطي الكردستاني من أربيل.

وقد مكن القتال الدائر بين الحزبين، حزبَ العمال الكردستاني من زيادة وجوده بنحوٍ كبير على الارض العراقية بالقرب من الحدود التركية، والتسلسل لتنفيذ عمليات مسلحة ضد القوات الامنية التركية. ودفع ذلك تركيا على القيام بغزو كبير في شمال العراق في ربيع عام ١٩٩٥ في محاولة لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني وتدمير قواعدهم، وعادت القوات التركية بعد كل انسحاب عدة مرات في السنوات التالية لتقوم بغزو جديد، وفي الوقت نفسه، لم تفعل تركيا شيئا لوقف الاقتتال الكردي الذي زاد ضراوة، ومع استمرار الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في نزاعهما المسلح في أواخر صيف عام ١٩٩٥، قامت إيران للتوسط بين

الطرفين، وحركت الوساطة الايرانية الولايات المتحدة للتدخل خشية تأثر المصالح الامريكية بالنفوذ الإيراني.

وتوجب على الأمريكيين ايجاد حل لتواجد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ولاسيما بعد اشتباكها بدعم من الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وأيضاً، إيجاد حل لمشكلة الرسوم الجمركية على حركة المرور للحدود التركية، ونزع السلاح من العاصمة أربيل. وفي حزيران ١٩٩٥ بعثت وزارة الخارجية الأميركية برسالة إلى الزعيمين الكرديين لحضور اجتماع تحت رعاية الحكومة الأميركية في أوروبا، فيما كانت هناك صدامات متقطعة تقع بين الطرفين، وطلبت الحكومة الأمريكية من الجانبين وقف المعارك وعدم قتل المزيد من المدنيين، وتزامن ذلك مع اجتماع وفدين عن الحزبين في العاصمة الآيرلندية دبلن بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحكومة التركية؛ ولم يتم التوصل إلى اتفاق وفشلت اجتماعات دبلن الأولى والثانية، وألقى كل طرف اللوم على الطرف الآخر[١٨].

ولجأ البارزاني إلى تركيا وتلقى الدعم من الحكومة التركية بهدف محاربة حزب العمال الكردستاني الذي نفذ هجماته على تركيا من المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني. ووقعت اشتباكات عنيفة بين الأحزاب الكردية، أما الاتحاد الوطني الكردستاني فلجأ إلى إيران وحصل على دعم مماثل.

وتصاعد النزاع المسلح في عام ١٩٩٥، وفي محاولة للتوسط بين الجانبين، قام السياسي الكردي المستقل محمود عثمان بمحاولة وساطة بين الجانبين واتصل بعدة دول للتأثير على الزعيمين، والتقى العديد من أعضاء الكونجرس الأمريكي. وعلى الرغم من توسط الرئيس الفرنسي وغيره، رفض البارزاني مقابلة الطالباني وأصر على شرط إخلاء أربيل من قوات الاتحاد الوطني الكردستاني.

وفي الوقت نفسه، كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تدبر لمحاولة اغتيال ضد صدام حسين. وعندما فشلت المحاولة تم اكتشاف الأطراف المشتركة فيها، وهي الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والمؤتمر الوطني العراقي. وكانت الخطة الأمريكية تقضي أنه في حال نجاح محاولة الاغتيال والانقلاب، أن يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على مدينة كركوك وان يسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً على مدينة الموصل[١٩].

وقبل ٤٨ ساعة من بدء العملية، أبلغ المسؤولون الأمريكيون الذين كانوا متمركزين في إقليم كردستان الأطراف الثلاثة أنه ليس عليهم الاشتراك بالعملية وبإمكانهم الانسحاب؛ ونتيجة لذلك سحب الحزب الديمقراطي الكردستاني قواته المنتشرة على مشارف الموصل واوقف التعاون، بيد أن الاتحاد الوطني الكردستاني والمؤتمر الوطني العراقي قررا المضي قدماً في الهجوم على بعض القوات الحكومية. وقد وسع الاختلاف بين الحزبين في التعامل مع عملية الانقلاب على صدام من الفجوة بين الطرفين، وكسر آخر جسر كان بينهما المتمثل بالدور العملي للمؤتمر الوطني العراقي الذي انتهى دوره كوسيط بين الطرفين؛ لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يجده بعد هذه الحادثة على الحياد.

لم يكن بعض المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني متحمسين للوساطة الداخلية والخارجية وبدأوا يضعون صعوبات في مهمة الوساطة، وفيما وصل وسطاء أمريكيون وبريطانيون، قصفت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني أربيل بعد وقت قصير من وصول الوسطاء إليها، وكانت نية الحزب الديمقراطي الكردستاني هي إخراج الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل بطريقة مهينة بأي وسيلة ممكنة وبأي ثمن. وساهم هجوم حزب العمال الكردستاني المدعوم من الاتحاد الوطني الكردستاني في تموز على مواقع للحزب الديمقراطي الكردستاني في زيادة رفض الوساطة.

وفي تموز ١٩٩٦، قرر الاتحاد الوطني الكردستاني التعاون مع القوات الإيرانية في مهاجمة قواعد عسكرية لأكراد إيرانيين داخل محافظة السليمانية. وتركت القوات الإيرانية كميات كبيرة من الأسلحة؛ مما أخل بتوازن القوى بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. وشن الاتحاد الوطني الكردستاني بدعم إيراني هجوماً ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني في منتصف آب، وأراد خلالها السيطرة على شقلاوة وصلاح الدين مقر البارزاني. ووقعت خسائر كبيرة بين الطرفين ولم يستطع الاتحاد الوطني الكردستاني السيطرة على تلك المناطق.

وفي ١٦ آب ١٩٩٦، قام الاتحاد الوطني الكردستاني بكسر الهدنة الثالثة التي استمرت لمدة سنة. وفي تلك المدة حاول صدام حسين استعادة السيطرة على شمال العراق فأرسل ٤٠ ألف عسكري لدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وألحق هزيمة كبيرة في قوات الاتحاد الوطني الكردستاني، منهيا القتال في كردستان العراق؛ وبسبب دخول القوات المسلحة العراقية إلى كردستان، أطلقت الولايات المتحدة ٤٤ صاروخاً من نوع كروز على مواقع عسكرية في كردستان العراق ووسعت من نطاق منطقة حظر الطيران. وفي ٢٢ آب ١٩٩٦، طلب مسعود البارزاني من صدام حسين أرسال

قوات الحرس الجمهوري للقتال إلى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني واخراج الاتحاد الوطني الكردستاني من أربيل.

وفي ٣١ آب ١٩٩٦، جاءت المساعدة العراقية، وتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من شن الهجوم والسيطرة على أربيل والسليمانية في مرحلة لاحقة. فرت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني إلى الحدود الإيرانية، وبعد شهر، تمكنوا من إعادة تنظيم قواتهم وعادوا بقوة إلى السليمانية ومناطق أخرى حتى حدود أربيل في تشرين الاول ١٩٩٦. وفي ٤ أيلول ١٩٩٦، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني عن عفو يسمح بموجبه لأنصار الاتحاد الوطني الكردستاني بالعودة إلى ديارهم في أربيل، شريطة أن يوقعوا إعلاناً باستسلامهم. وفي تشرين الأول ١٩٩٦، حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على أسلحة ثقيلة من إيران، واستمر في القتال واستعاد الأراضي التي فقدها، باستثناء أربيل، وعاد معظم اللاجئين من إيران بين تشرين الأول وكانون الأول ١٩٩٦.

وحاولت الحكومة التركية التوسط بين الطرفين منذ بداية عام ١٩٩٦، وشاركت في محادثات دبلن مع الأمريكيين والبريطانيين، ونتجت عنها إعلان أنقرة التي ضمت ٢٢ بنداً، وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني على خمسة بنود فقط، فيما وافق الاتحاد الوطني الكردستاني على جميعها، وتشكلت قوة مراقبة السلام التي انتشرت بين قوات الحزبين، وكانت هذه القوة مرتبطة بالحكومة التركية[٢٠].

وفي نهاية تشرين الأول ١٩٩٦، قامت الولايات المتحدة بوساطة لإجراء محادثات أخرى بشأن عقد الهدنة في تركيا، وتم وضع إطار للمحادثات عرفت باسم «عملية أنقرة» شملت أربع مبادرات رئيسية (تشكيل ائتلاف حاكم في أربيل، واعادة مدينة أربيل إلى وضع ما قبل الاقتتال، ونقل جميع عائدات حدود كردستان العراق إلى بنك مركزي، وتحديد موعد لإجراء الانتخابات).

وفي كانون الثاني ١٩٩٧ استؤنفت عملية أنقرة ودخل الطرفان في محادثات جديدة. وفي آذار ١٩٩٧، وبينما كان الجانبان في اجتماع منعقد في أنقرة، تم اغتيال مسؤول في الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل، وانسحب وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني من الاجتماع زاعمين أن الاتحاد الوطني الكردستاني المسؤول عن الاغتيال.

وقام مجموعة من السياسيين المستقلين والمثقفين الأكراد بمحاولة وساطة وكتبوا رسالة إلى الطالباني والبارزاني في نيسان ١٩٩٧، مطالبين بعقد مؤتمر شعبي بمشاركة الحزبين الكبيرين مع الأحزاب الأخرى والمنظمات الديمقراطية والشخصيات السياسية والدينية والاجتماعية بهدف مناقشة كيفية تشكيل ميثاق وطني لإنشاء حكومة موحدة، وطالبوا بأن يكون لهذا المؤتمر سلطة قانونية في كردستان حتى إجراء الانتخابات. ووافق الطالباني على المقترحات إلا أن البارزاني كان لديه بعض الشروط الصارمة، وقال في رده إن أي تحرك أو وساطة يجب أن تكون في إطار عملية سلام أنقرة والحصول على اعتراف من برلمان أربيل الذي كان الاتحاد الوطني الكردستاني غائباً فيه.

فضلاً عن مسألة عائدات الحدود التركية التي صبَّت حينها في ميزانية الحزب الديمقراطي الكردستاني، كانت السيطرة على مدينة أربيل مسألة أخرى حولت توازن القوى لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ وبالتالي فضل الحزب الديمقراطي الكردستاني في جميع جولات المحادثات بقاء الوضع كما هو، في حين أن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي لم يجد الوضع لصالحه أراد إجراء تغيير جذري في الوضع السياسي[٢١].

ومن المشكلات الرئيسية الأخرى بين الطرفين وجود حزب العمال الكردستاني في المنطقة، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني يقاومه بقوة ويريد إخراجه من كردستان العراق. ومع ذلك، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني كان على درجة معينة يقدم الدعم لهم؛ وهذا بدوره جعل الأتراك يعادون الاتحاد الوطني الكردستاني بشكل متزايد، وكان ذلك واضحاً في الهجوم المشترك الذي شنه الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الجيش التركي في ١٤ أيار ١٩٩٧ على قواعد حزب العمال الكردستاني في محافظة أربيل ومناطق أخرى في عمق كردستان العراق.

وفي حزيران ١٩٩٧ وجه مسعود البارزاني خلال الجلسة الافتتاحية للبرلمان الكردي دعوة إلى جلال الطالباني لحضور اجتماع البرلمان وإجراء حوار صريح، وردَّ الاتحاد الوطني الكردستاني باقتراح من ٢٢ نقطة، وكانت إجابة الدعوة عبر وسائل إعلامية وليس من خلال قنوات رسمية؛ لذا لم تكن جادة. وفي ٣٠ حزيران ١٩٩٧ –وبعد ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة– اجتمع وفدا الطرفين في بلدة ديكالا على حدود المنطقتين، ولم يسفر الاجتماع عن أي نتيجة، وسعت الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة إلى جمع الطرفين لكنَّ الحزبين اختلفا على المكان حيث فضل البارزاني اللقاء في أنقرة بينما أرادها الطالباني في لندن، ولم يجتمعا. وفي نهاية

تموز ١٩٩٧، توجه الطالباني إلى واشنطن وفي طريق العودة طلبت منه الإدارة الأمريكية الذهاب إلى تركيا، ووافق على الطلب الأمريكي وزار العاصمة أنقرة.

وفي ١٦ آب ١٩٩٧ –وخلال الذكرى السنوية لتشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني– طلب مسعود البارزاني من السياسي الكردي عزيز محمد السكرتير الأسبق للحزب الشيوعي العراقي التوسط وتشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين على أن يضع في الحسبان مشروعية برلمان أربيل وأن تكون في إطار عملية أنقرة للسلام؛ ونجح عزيز محمد مع محمود عثمان وآخرين في البدء بوساطة جديدة التي أدّت إلى تشكيل ما عرف باسم لجنة التنسيق العليا للسلام، إلا أنها لم تجتمع حتى شباط ١٩٩٨ بسبب اشتباكات الجانبين.

وخلال عام ١٩٩٧، صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما عرف ببرنامج «النفط مقابل الغذاء»، وهذا البرنامج أتاح للحزبين الاحتفاظ بالأموال التي كانت تنفق لتوفير الطعام للمناطق الخاضعة لهما، حيث إنه خلال السنوات السابقة ١٩٩٤–١٩٩٦، كان على الحزبين أن يخصصا جزءاً من ميزانيتهما للغذاء، وعلى الرغم من أن البرنامج عمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان، إلا أنه لم يساعد في حل الصراع كما كان متوقعاً.

وفى إطار عملية السلام –وبعد الهدنة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني– تم تشكيل وحدة مراقبة وتمركزت في المنطقة العازلة بين خط حدود المنطقتين. وكانت قوة مراقبة السلام تتألف من التركمان والآشوريين بقيادة ضباط عسكريين أتراك، وفي ٢٣ أيلول ١٩٩٧، هاجم الجيش التركي بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، من دون إبلاغ الاتحاد الوطني الكردستاني، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تحاولان التقريب بين الزعيمين؛ وبسبب ذلك رفض الطالباني لقاء البارزاني؛ وحينها سعت الدولتان إلى ترتيب لقاء بين مسؤولين من الطرفين ولكن بين مساعدي الزعيمين، ونجحتا في القيام بذلك من خلال عقد اجتماع بين وفدين بقيادة كوسرت رسول عن الاتحاد الوطني الكردستاني ونجيرفان البارزاني ابن شقيق مسعود البارزاني والرجل الثاني في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وعقدت المحادثات في لندن يوم السادس من تشرين الأول ١٩٩٧ ولم تسفر عن أي نتيجة، وأراد الحزب الديمقراطي الكردستاني الحفاظ على الوضع القائم بالسيطرة على أربيل والإيرادات الحدودية مع تركيا، فيما أراد الاتحاد الوطني الكردستاني تغيير الوضع. وفي ١٣ تشرين الأول ١٩٩٧ شنّ الاتحاد الوطني الكردستاني حملة عسكرية باسم «عاصفة الانتقام» ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني وأحرز بعض التقدم في البداية، وطلبت تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من الاتحاد الوطني الكردستاني العودة إلى خط ما قبل ١٢ تشرين الأول ١٩٩٧، إلا أن الاتحاد الوطني الكردستاني رفض المطالب، وفي أعقاب اندلا ع القتال مجدداً بين الحزبين، انسحبت وحدة المراقبة من مواقعها[٢٢].

وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، هاجم الجيش التركي في تشرين الثاني عام ١٩٩٧ قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وأرغمتها على العودة إلى مواقعها ما قبل ١٢ تشرين الأول، وبدأت حقبة جديدة من العداء بين تركيا والاتحاد الوطني الكردستاني، وكان مؤشراً واضحاً على الروابط القوية بين تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني، وفي واقع الأمر أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أرادتا الحفاظ على التوازن بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

والجدير بالذكر أن الاتحاد الوطني الكردستاني بعد ٣١ آب ١٩٩٦، بدأ ينشأ علاقات مع الحكومة المركزية العراقية لتجنب هجوم عراقي آخر يدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتطورت هذه العلاقات مع مرور الوقت ووصلت إلى مستوى عالٍ بعد الهجوم التركي؛ وكان ذلك حينما اجتمع وفدان رفيعا المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد لإجراء محادثات سلام بحضور علي حسن المجيد الذي كان مسؤولاً عن تنفيذ «حملات الإبادة الجماعية للأنفال» ضد الأكراد واستخدام الأسلحة الكيميائية في أواخر الثمانينيات.

وفي الوقت نفسه، كانت إيران تتوسط أيضاً، وعقدت بعض الاجتماعات في طهران، وفي كل هذه الاجتماعات المختلفة لم يغير الجانبان مواقفهما، وظل الحزب الديمقراطي الكردستاني يؤيد الوضع القائم بالسيطرة على أربيل وإيرادات الحدود مع تركيا، ويريد الاتحاد الوطني الكردستاني التوصل إلى حل لتقاسم الميزانية والإدارة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ومع ذلك، أدّت هذه الاجتماعات إلى خفض التوتر بين الجانبين وكذلك بين الأتراك والاتحاد الوطني الكردستاني حيث تبادلا الوفود في كانون الأول ١٩٩٧، ومن ناحية أخرى تبادل الطالباني والبارزاني أربع رسائل في نهاية عام ١٩٩٧، وفي شباط للعام ١٩٩٨ عقد اجتماع لجنة الهدنة العسكرية بحضور عزيز محمد في شقلاوة ووضع هذا الاجتماع إجراءات لبناء الثقة، بما في ذلك تنفيذ وقف إطلاق النار، وإنهاء الحملات الإعلامية، والإفراج عن السجناء، وإنهاء عمليات التهجير، وتعزيز زيادة التنسيق بين وزارات الخدمة العامة، واستمرت الاجتماعات مدة خمسة عشر يوماً تقريباً بين شقلاوة وكويسنجق، ونوقشت فيه المسائل التقنية بنحوٍ منفصل عن القضايا السياسية؛ ونجحت اللجان الفرعية المتخصصة التي شكلت لتنسيق الخدمات العامة إلى حد معقول، وأسفرت عن تقليص نقاط التفتيش بين المدن وتخفيف القيود المفروضة على السفر بين أربيل والسليمانية[٢٣].

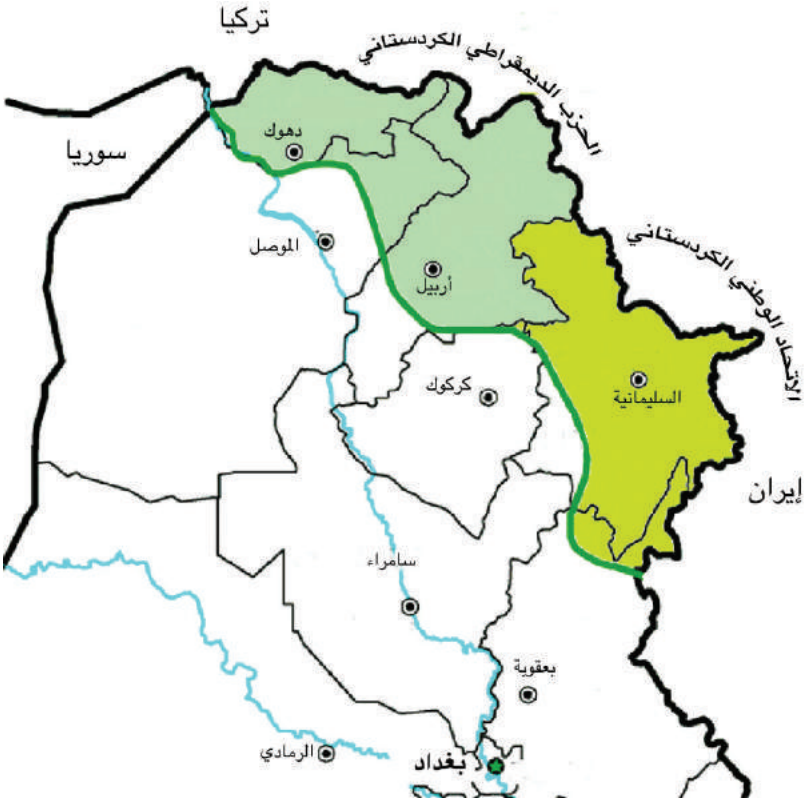

اتفاق واشنطن ١٩٩٨

حينما أدركت الإدارة الأمريكية بالمحاولات العراقية والإيرانية المتزايدة في تقريب الطرفين، شعرت بأنها ستخسر الورقة الكردية وبدأت تحضر لوساطة «جدية» هذه المرة بين الجانبين، فأرسلت موفداً من وزارة الخارجية في تموز ١٩٩٨ والتقى البارزاني والطالباني ومسؤولين من أحزاب وشخصيات أخرى. وفي هذه الزيارة، وجهت دعوة رسمية للحزبين برئاسة الزعيمين لزيارة واشنطن، وبعد أسبوعين من المفاوضات في الولايات المتحدة، توصل الحزبان إلى ما عرف باسم «اتفاق واشنطن» في ١٧ أيلول ١٩٩٨.

وقد وصل البارزاني إلى واشنطن واجتمع مع عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين بمن فيهم وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، ومستشار الأمن القومي ساندي بيرجر، وبعد أسبوع وصل الطالباني إلى واشنطن والتقى بالمسؤولين أنفسهم، وكان الأميركيون قد استقبلوا البارزاني قبل أسبوع من زيارة الطالباني؛ لإقناعه بلقاء الطالباني؛ لأن البارزاني كان رافضاً بشكل مطلق لقاء الطالباني، وكانت العلاقات بين الرجلين متوترة جداً، ولاسيما بعد الجمود الذي وصلت إليه عملية سلام انقرة وفقدان تركيا حيادها حينما تدخلت لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني في آخر جولات القتال في تشرين الأول ١٩٩٧.

لقد أرادت الإدارة الأمريكية تبني الورقة الكردية وسحبها من أيدي إيران والعراق، وأرادت كذلك إعادة تركيا كوسيط، ووضع الاتحاد الوطني الكردستاني في مواجهة حزب العمال الكردستاني، وتحسين العلاقات بين الاتحاد الوطني الكردستاني وتركيا، فيما أراد الأمريكيون استعادة ثقة الشعب الكردي بسياسة واشنطن في أعقاب نقل قواتها العسكرية من المنطقة الكردية إلى تركيا بعد ٣١ آب ١٩٩٦ تاركة الأكراد يقتتلون. وبعد جلسات من المفاوضات المكثفة المباشرة وغير المباشرة، التي أدى فيها الأمريكيون دوراً نشطاً جداً، تم التوصل إلى اتفاق واشنطن، ووقع عليه الزعيمان في وزارة الخارجية، وأعلنت مادلين أولبرايت الاتفاق بحضور الزعيمين في مؤتمر صحفي عقد في ١٧ أيلول ١٩٩٨.

وشرعت اتفاقية واشنطن بعهد جديد من تدويل القضية الكردية، ولأول مرة عقد الأكراد اجتماعات مباشرة ومفصلة مع الأمريكيين دون حضور الأتراك والمؤتمر الوطني العراقي. وفضلاً عن

ذلك، وقّع دبلوماسي أمريكي على وثيقة تشير إلى الفدرالية في العراق، وحملة التعريب ضد السكان الأكراد والتركمان حين الإشارة إلى القرار ٦٨٨، واستخدم الأمريكيون مصطلح كردستان العراق بدلاً من شمال العراق، واستخدم هذا المصطلح للمرة الأولى في وثيقة موقعة من الولايات المتحدة حول الأكراد.

اعتمد اتفاق واشنطن على مقررات اجتماعات شقلاوة وكويسنجق السابقة وأعطى الأكراد مزيداً من الحماية ضد تركيا والعراق، وكان من المتوقع أن يؤدي الاتفاق لجذب الحزبين إلى تعاون أوثق، وتشكيل إدارة مؤقتة في أربيل، تليها انتخابات لتشكيل حكومة إقليم كردستان. غير أن تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع اتسم بتعاون محدود بشأن المسائل التي سبق الاتفاق عليها في اجتماعات شقلاوة، وتفاوتت درجة النجاح عند معالجة قضايا من قبيل تسهيل السفر بين السليمانية وأربيل، وتوزيع عائدات الحزب الديمقراطي الكردستاني الحدودية على الخدمة المدنية، والحفاظ على حظر استخدام أجهزة الإعلام لأغراض دعائية ضد الطرف الآخر.

أما توحيد حكومة إقليم كردستان وبرلمان كردستان، فكانت مهمة صعبة جداً، وأدّت الخلافات اللاحقة، في بعض الأحيان، إلى زيادة كبيرة في التوتر بين الحزبين، واستؤنفت الهجمات الإعلامية والمناورات السياسية العدوانية، وكانت المشكلة الرئيسية في تنفيذ اتفاق واشنطن هي في تفسير البنود الرئيسية، ولاسيما فيما يتعلق (بالتطبيع بين أربيل والسليمانية ودهوك، حيث يستطيع اتباع الحزبين التنقل والعمل في جميع المدن)، و(تقاسم الإيرادات، ولاسيما فيما يتعلق بمعبر إبراهيم خليل مع تركيا)، و(إنشاء حكومة موحدة مؤقتة)، و(إعادة توحيد برلمان كردستان)، و(القضايا الأمنية، وتحديداً فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني)، و(عودة النازحين)، و(توقيت الانتخابات)[٢٤].

طالب الاتحاد الوطني الكردستاني بغية تعزيز الأمن والسلام في كردستان العراق القيام وتحت رعاية اتفاق واشنطن (بتطبيع الوضع في العاصمة أربيل، ثم في السليمانية ودهوك)، و(توزيع الإيرادات بنحوٍ عادل)، و(تشكيل حكومة مؤقتة ومنحها السلطة)، و(ضمان أمن الحدود مع إيران وتركيا، و(وضع سياسة تتعلق بحزب العمال الكردستاني في كردستان العراق)، و(عودة النازحين إلى أماكنهم الأصلية)، و(الإفراج عن جميع السجناء من قبل الحزبين)، و(تحديد موعد للانتخابات في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد تطبيع الوضع في أربيل).

بالمقابل طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني (بتطبيع الوضع في أربيل والسليمانية ودهوك وجميع المدن والبلدات الأخرى في نفس الوقت)، و(أن يعتمد تقاسم الإيرادات بين المنطقة الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني والمنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني على الاختلافات الحاصلة في الإيرادات، وأن يستخدم هذا التمويل فقط لوزارات الخدمة العامة)، و(ضرورة تشكيل حكومة وبرلمان على وفق نتائج انتخابات عام ١٩٩٢، التي كانت ٥١٪ لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني وهي نقطة خلاف اساسية بين الاثنين)، و(لن يتم منح أي تنازلات لحزب العمال الكردستاني، وأنه لا ينبغي السماح له بالاقامة في كردستان العراق)، و(التعويض المالي والمادي للنازحين داخلياً)، و(عدم اجراء الانتخابات إلا بعد تطبيع العلاقات في المدن الكبرى)، و(تبقى قضية تشكيل قوات الأمن اختيارية ولن يتم اتخاذ أي قرار بشأنها)[٢٥].

وفي ٢٥ كانون الأول ١٩٩٨، دعا البارزاني في مؤتمر صحفي الاتحاد الوطني الكردستاني إلى اتخاذ موقف واضح ضد حزب العمال الكردستاني وفقا للاتفاق، وطلب إجراء تغيير في الجدول الزمني القصير وغير العملي للتنفيذ، وقال إن الاتفاق عبارة عن صفقة متكاملة لا يحق لأي طرف تنفيذها تنفيذا انتقائيا. وفي ٨ كانون الثاني ١٩٩٩، زار الطالباني البارزاني في صلاح الدين، زيارة ودية دون مناقشة أي قضايا حقيقية، وفي ١٦ نيسان ١٩٩٩، اتهم مسعود البارزاني الاتحاد الوطني الكردستاني بمساعدة حزب العمال الكردستاني وقال إن ذلك يشكل خرقا للاتفاق. في ذلك الوقت، كان الطرفان مختلفين تماماً في قضية حزب العمال الكردستاني؛ ونتيجة لهذا الأمر وغيره من القضايا، بدأت الحملات الإعلامية مرة أخرى بعد الهدوء الملحوظ الذي ساد زيارة الطالباني إلى البارزاني.

وحمل الطالباني الحزب الديمقراطي الكردستاني المسؤولية عن عدم تنفيذ الاتفاق خلال حديثه بمناسبة الذكرى السنوية لإنشاء الاتحاد الوطني الكردستاني في ١ حزيران ١٩٩٩، وألقى الحزب الديمقراطي الكردستاني باللوم على الاتحاد الوطني الكردستاني لعدم تنفيذه الاتفاق. وعندما تصاعدت حدة التوتر، دعت الحكومة الأمريكية لجنة الهدنة العسكرية إلى الاجتماع في واشنطن، واستمر الاجتماع في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ حزيران ١٩٩٩، وناقش الجانبان كلَّ شيء، ومع ذلك اتفقا على نقاط طفيفة، ولم يتفقا على النقاط الرئيسية، وانتهى الاجتماع دون ان يقبل الاتحاد الوطني الكردستاني بالشروط، وشكل ذلك نهاية الاجتماعات الدورية للجنة الرعاية، وبدأت موجة أخرى من الحملات الإعلامية.

وفي ١٦ و١٧ آب ١٩٩٩، انتقد مسعود البارزاني بشدة الاتحاد الوطني الكردستاني لموقفه من حزب العمال الكردستاني، ودعا زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني إلى البرلمان لمناقشة هذه القضايا وطلب من الاتحاد الوطني الكردستاني قبول نتائج انتخابات ١٩٩٢ التي حصل فيها حزبه على ٥١٪ من الاصوات وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني على ٤٩٪، واستمر التوتر بين الجانبين حتى منتصف أيلول ١٩٩٩، وحينما توجه وفدان من الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني ومن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة نجيرفان البارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية من ضمن وفد المؤتمر الوطني العراقي للتحضير لمؤتمر المؤتمر الوطني العراقي الذي عقد في تشرين الأول ١٩٩٩، واجتمع رئيسا الوفدين في ٢٠ أيلول ١٩٩٩؛ وكان الاجتماع إيجابيا وأسهم في خفض حدة التوتر، وتبادل الحزبان الزيارات الودية بعد العودة[٢٦].

ودعمت الإدارة الأمريكية تشكيل حكومة كردية في أربيل برئاسة نيجيرفان البارزاني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بعد يوم واحد فقط من تعيين الطالباني كرئيس لإقليم كردستان. وكان مرسومه الرئاسي الأول هو إنشاء محكمة النقض في السليمانية، في تأكيد وتشريع لفصل السلطات القضائية بين المنطقتين، وأثار ذلك موجة أخرى من الحملات الإعلامية بين الجانبين، إلا أن مؤتمر نيويورك للمؤتمر الوطني العراقي الذي عقد يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩ خفف جزئيا من التوتر، وفي هذا المؤتمر، اتفق الحزبان على المطالب الكردية وتحديداً قضية الفدرالية في العراق.

ونشأت نقطة نزاع جديدة بسبب اعتراض الحزب الديمقراطي الكردستاني على لقب الطالباني الرئاسي وعلى محكمة التمييز في السليمانية. اصر الاتحاد الوطني الكردستاني من جهة أخرى على عدم شرعية برلمان أربيل، وقال إن خطوته القادمة هي وضع تخطيط قانوني مؤقت لإدارة شؤون منطقته. وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٩٩ –وبينما أعلن تشكيل حكومة الحزب الديمقراطي الكردستاني– قال مسعود البارزاني: «لا يمكننا أن نصنع مبادرة أكبر من المبادرة التي قمنا بها في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٩، التي رد عليها الاتحاد الوطني الكردستاني سلبيا». وفي شباط عام ٢٠٠٠ أجرى الاتحاد الوطني الكردستاني انتخابات بلدية في منطقته، ولم يشارك الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات؛ مما زاد الفجوة بينهما.

وفي آذار ٢٠٠٠، تبادل الزعيمان تحيات نيوروز، وهدأ ذلك التوتر بين الطرفين، وتوجه وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني إلى أنقرة لتطبيع علاقاته مع تركيا، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني حريصا على هذه الزيارة. وفي١٠ حزيران ٢٠٠٠، زار مسؤولو السفارة التركية والأمريكية المنطقة واجتمعوا بالطرفين، وحينما عادوا قالوا إن الجانبين أكدا مجدداً التزامهما باتفاق واشنطن. وفي وقت لاحق، دعوا الجانبين إلى الحضور إلى واشنطن كجزء من وفد المؤتمر الوطني العراقي للقاء نائب الرئيس آل غور في ٢٦ حزيران ٢٠٠٠، وقبل الطالباني الدعوة، ولكن مسعود البارزاني أرسل نيجيرفان بدلاً منه.

وفي ٣ تموز ٢٠٠٠، اجتمع رئيس وزراء السليمانية كوسرت رسول مع رئيس وزراء أربيل نيجيرفان البارزاني، تحت إشراف أمريكي، وناقشوا مسائل الإدارة المشتركة والتطبيع والميزانية، ولم يتم التوصل إلى اتفاق. وفي نهاية تموز ٢٠٠٠، وفي طريق عودته إلى كردستان، ذهب الطالباني إلى أنقرة والتقى بمسؤولين أتراك، وقال في وقت لاحق في طهران إن أحد أهداف زيارته هو مطالبة الأتراك بالضغط على الحزب الديمقراطي الكردستاني لتنفيذ بنود عملية السلام، ولكن بسبب فشل محادثات واشنطن تجدد التوتر بين الجانبين وأدّى ذلك إلى جولة أخرى من الهجمات الإعلامية بينهما.

ومع تحسن علاقات الاتحاد الوطني الكردستاني بتركيا، ساد جو من التوتر بينه وبين حزب العمال الكردستاني المتواجد في منطقته. وفي ٢٠ أيلول ٢٠٠٠، اندلع القتال بين الجانبين وأدى إلى وقوع خسائر فادحة. وأزال ذلك عملياً العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق، أي الموقف من حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، لم تتغير وجهة نظر الاتحاد الوطني الكردستاني حول حزب العمال الكردستاني على انها «منظمة إرهابية»، فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني –الذي تلقى «ببهجة» خبر اقتتال الطرفين– أعلن أنه لن يدخل في أي عمليات مشتركة مع الاتحاد الوطني الكردستاني ضد حزب العمال[٢٧].

وعمت الأوساط الكردية أجواءً من الفرح حينما زار الطالباني البارزاني مرتين على نحو غير متوقع بينما كان في طريقه إلى تركيا في كانون الثاني ٢٠٠١، وأرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني وفداً لزيارة السليمانية في الشهر نفسه، وتم تبادل الوفود وعقدت محادثات مكثفة على مستوى لجان التنسيق بين الطرفين، وقد ساهمت الزيارات التي قام بها الطالباني والتعاون الكامل الذي قام به الاتحاد الوطني الكردستاني في طي صفحة اغتيال القيادي فرانسو حريري؛ ووافق الجانبان على

الميزانية (تقاسم الإيرادات)، وفتح مكاتب في مناطق كلٍّ منهما، وعودة النازحين بمساعدة الأمم المتحدة، من دون حل مسألة البرلمان.

وفي عام ٢٠٠١، ظهرت جماعة إسلامية متطرفة في منطقة السليمانية باسم انصار الإسلام التي دخلت في مواجهة مسلحة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، قتل فيها حوالي ١٥٠ مقاتلاً من أصار الطالباني. وانضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الاتحاد الوطني الكردستاني في احتواء التهديد بعد ان قتلت الجماعة المتطرفة مسؤولاً رفيع المستوى من حزب البارزاني في شباط، إلا أن جماعة أنصار الإسلام التي تلقت مساعدة من حكومة صدام احتلت جيباً صغيراً بالقرب من الحدود الإيرانية، وفي عام ٢٠٠٢، نفذت الجماعة عدة هجمات كبيرة أسفرت عن مقتل عشرات الأشخاص.

إلا أن التقارب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني قد تعمق في عام ٢٠٠٢ حينما استعدت الولايات المتحدة لغزو العراق للإطاحة بنظام صدام حسين. وفي آب ٢٠٠٢ أصدر الحزب الديمقراطي الكردستاني وثيقة تحدد رؤيته للنظام الفدرالي لما بعد الحرب حيث «سيتولى الكيان الكردي المتمتع بالحكم الذاتي السيطرة على كركوك الغنية بالنفط»، وسيكون للإقليم رئيس ورئيس وزراء وبرلمان إقليمي. وكانت الحكومة التركية التي تخشى من أن يؤدي الحكم الذاتي الكردستاني في العراق إلى مطالبة أكراد تركيا بالحكم الذاتي أيضاً، وسعت إلى تدعيم وجودها العسكري في شمال العراق وحذرت من أنها سترد على أي محاولة كردية للاستيلاء على كركوك بغزو كامل النطاق.

وفي غضون أيام، عقد البارزاني والطالباني أول اجتماع لهما وجهاً لوجه في شمال العراق منذ سبع سنوات، وأعلنا أنهما تركا خلافاتهما جانباً، وعقد البرلمان الكردي أول جلسة له في تشرين الأول ٢٠٠٢ بعد توقف دام منذ عام ١٩٩٤، وصدق البرلمان على اتفاق واشنطن، وأنشأ لجنة تهيّئ للانتخابات في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من ذلك، احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بنظم قضائية منفصلة في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، وقام الحزبان أيضا بإدارة سجون منفصلة وسط تقارير من منظمات دولية عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة والتعذيب. غير أن كلا الطرفين سمحا بانتظام إمكانية وصول وفود من لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى سجونهما[٢٨].

ما بعد ٢٠٠٣

بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، تمكن الحزبان من إنشاء حكومة موحدة في شمال العراق، واتفق الحزبان على إقامة «علاقة استراتيجية» لتشكيل حكومات موحدة متعاقبة في الاقليم بغية العمل معاً على توحيد القائمة الكردية في الانتخابات الاتحادية العراقية، وصار الاتفاق بينهما على أن يتولى مسعود البارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني رئاسة الإقليم، ونيجرفان البارزاني رئاسة حكومة إقليم كردستان، في مقابل أن يتولى جلال الطالباني من الاتحاد الوطني الكردستاني رئاسة جمهورية العراق، ويبدو أن اتفاق تقاسم السلطة هذا منذ عام ٢٠٠٥ كان مرضيا للحزبين إلى حد ما، ولكنه لم يكن الحل الشافي تماماً للصراع الكردي.

وفي الوقت نفسه، احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بحكومتين موازيتين لكل منهما في المنطقتين، يتولى كل حزب إدارة خدمات حكومية خاصة، وميزانية مستقلة، وجهاز قضاء منفصل، ووزارة خارجية منفصلة، وأجهزة أمن خاصة، وقوات بيشمركة وقوات شرطة وأجهزة استخبارات مستقلة لكل حزب، ووسائل إعلام مختلفة. وكل هذه الكيانات والمؤسسات والاجهزة تدين بالولاء للحزب السياسي أولاً، ثم إلى حكومة إقليم كردستان.

إلا أن تقاسم السلطة بين الحزبين أدّى إلى نشوء حركة سياسية معارضة تحت قيادة نوشيروان مصطفى في عام ٢٠٠٦ الذي انشق عن الاتحاد الوطني الكردستاني، وأسس حركة التغيير في ٢٠٠٩، وأعلن مصطفى أن هناك عدة عوامل أدت إلى تأسيس الحركة، أهمها الاستياء الجماهيري الواسع على الفساد الناشئ من حكم الحزبين الرئيسيين واحتكارهما لكل مفاصل المؤسسات الحكومية في كردستان العراق بنظام (٥٠-٥٠)؛ ونجحت الحركة في جمع قيادات سياسية وعسكرية منشقة عن الاتحاد الوطني، وانضمت إليها مجموعات شابة حديثة العهد بالسياسة.

إن انشقاق نوشيروان مصطفى يختلف عن انشقاق جلال الطالباني عن الملا مصطفى البارزاني، فإذا كان الانشقاق الأول ذا أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية فإن الانشقاق الثاني لأسباب سياسية فقط، حيث طالب مصطفى -الذي تمكن من استقطاب العديد من السياسيين الأكراد السوران إلى قائمته- بأن يرفع الحزبان الحاكمان أيديهما عن البيشمركة والأجهزة الأمنية، وعدم تبعية النظام القضائي للأحزاب، والشفافية في الشؤون المالية.

وخلال الانتخابات البرلمانية لحكومة إقليم كردستان عام ٢٠١٣، حصلت حركة التغيير على المركز الثاني بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على المركز الثالث. وفرض الواقع الجديد ضغوطاً على العلاقة الاستراتيجية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. ومن وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني فإن الاستمرار في تقاسم السلطة حسب اتفاق ٢٠٠٥ غير عادل وطالب بحصة أكبر في التقسيم، لكن الاتحاد الوطني الكردستاني رأى أن الانتخابات شكلت نكسة مؤقتة وأن على الحزب الديمقراطي الكردستاني أن لا يعرّض العلاقات الاستراتيجية الدائمة للخطر.

وبعد عشرة أشهر تقريباً من المفاوضات السياسية، حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني فيها الضغط على الاتحاد الوطني الكردستاني وتشكيل علاقة استراتيجية جديدة مع حركة التغيير، وتم تشكيل حكومة جديدة لحكومة إقليم كردستان ومنحت الرئاسة لمسعود البارزاني ورئاسة الحكومة لنيجرفان البارزاني. أما الاتحاد الوطني الكردستاني فحصل على منصب نائب رئيس الوزراء، ولم يحصل على أي وزارة من الوزارات الأساسية الأربع وهي (شؤون البيشمركة، والداخلية، والموارد الطبيعية، والمالية)، ومنحت الموارد الطبيعية والداخلية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين حصلت حركة تغيير على شؤون البيشمركة والمالية، وبعد الانتخابات البرلمانية للإقليم في عام ٢٠١٣ تمكن الاتحاد الوطني الكردستاني من تحقيق نتائج أفضل خلال انتخابات المحافظات العراقية في ٣٠ نيسان ٢٠١٤، وحصل الاتحاد الوطني الكردستاني على المركز الثاني في الإقليم، بما في ذلك أنه حقق نتائج جيدة في كركوك الأهم اقتصادياً.

وفي صيف عام ٢٠١٥، شهد إقليم كردستان أزمة سياسية بسبب الولاية الثالثة لمسعود البارزاني في منصب رئيس الإقليم، حيث تم انتخابة لأول مرة عام ٢٠٠٥ وتم التجديد للمرة الثانية عام ٢٠٠٩ في اقتراع مباشر، وبعد انتهاء المدة القانونية لرئاسته في شهر آب عام ٢٠١٣، تم تمديد ولايته لعامين على وفق اتفاق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي في الثلاثين من الشهر نفسه، والاتفاق بين الحزبين نص على أنه لا يحق للبارزاني أن يصبح رئيساً مرة أخرى بعد انتهاء مدة العامين، ولكن الحزب الديمقراطي كان مصراً على منح البارزاني عامين آخرين لتولي رئاسة الإقليم.

وكان مبرر الحزب الديمقراطي هو أن الإقليم يشهد ظروفاً صعبة ويستعد لقتال تنظيم داعش مع أزمة اقتصادية خانقة؛ إلا أن حركة التغيير والاتحاد الوطني والاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية لم يقبلوا تمديد ولايته عامين آخرين بنفس الصلاحيات مثلما كان يرغب الحزب الديمقراطي. وشهدت محافظة السليمانية بعض الاعتصامات من قبل المعلمين أعقبتها احتجاجات عنيفة انتهت بالهجوم على مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في السليمانية، تسببت في مقتل خمسة أشخاص وإصابة العشرات في أثناء التظاهرات، وألقى الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمسؤولية على عاتق حركة التغيير عن التظاهرات التي دعت إلى صرف الرواتب وإنهاء مشكلة رئاسة إقليم كردستان.

وفي ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥ –بعد ثلاثة أيام من الاحتجاجات– منعت قوة عسكرية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني رئيسَ برلمان كردستان «من حركة تغيير» وعدداً من أعضاء البرلمان والوزراء من دخول مدينة أربيل، لتسبب تعطيلَ العملية السياسية والإدارية في كردستان وتدخل الإقليم في فراغ دستوري لم تتمكن القوى السياسية الكردية من الاتفاق على مخرج له بعد. وكان الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير والجماعة الإسلامية والاتحاد الإسلامي تقدموا بمشروع قانون يقلص صلاحيات رئيس الإقليم، لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض المشروع.

ومع تعطيل البرلمان وعدم اتفاق الأحزاب الكردية على صيغة توافقية لحل أزمة الولاية الثالثة للبارزاني، أبرم الاتحاد الوطني الكردستاني مع حركة تغيير في شهر آيار ٢٠١٦ اتفاقاً سياسياً بالشراكة، وهو ما قد يشكل نهاية الاتفاق الاستراتيجي بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني منذ سنوات لتقاسم السلطة على وفق مبدأ المناصفة، ومن أبرز مبادئ الاتفاق: إنشاء تحالف برلماني بين الجانبين في إقليم كردستان ومجلس النواب العراقي وعلى مستوى مجالس المحافظات، والتأكيد على النظام البرلماني للإقليم، وانتخاب رئيس الإقليم في البرلمان ويكون رئيس الحكومة هو المسؤول المباشر للسلطة التنفيذية.

إن البعد الداخلي لأزمة رئاسة الإقليم بعد انتهاء ولاية البارزاني، وتعطيل البرلمان، وعدم الاتفاق على موعد الانتخابات المقبلة، شكل الدافع الأساسي في توجه الحزب الديمقراطي إلى إجراء استفتاء الانفصال؛ كونه قد يساعد على ترتيب الوضع الداخلي بإحراج الأحزاب الكردية؛ لإنها لن تستطيع أن تقول لجماهيرها «لا للاستقلال».

ويخشى الاتحاد الوطني وحركة التغيير من أن يتحول الاستفتاء على انفصال شمال العراق إلى كابوس شديد مشابه للحرب الأهلية الكردية في التسعينيات، وليس هناك ما يضمن أنه إذا أعلن الأكراد العراقيون انفصالهم فإن الحرب الأهلية الثانية لن تقوم، فمنذ عام ٢٠٠٣ وإنشاء حكومة إقليم كردستان المستقلة، حقق الأكراد العراقيون تقدماً كبيراً، وزاد تصدير النفط، وعقدت الاتفاقات التجارية مع تركيا والشركات الدولية؛ لذا فإن الاسباب السياسية والاقتصادية التي أدت إلى اندلا ع الحرب الأهلية الأولى ما زالت موجودة.

References

(1) The language varieties of the Kurds, Jaffer Sheyholislami, THE KURDS, History - Religion - Language - Politics, 2015 Austrian Federal Ministry of the Interior.
(2) Kurdistan Regional Government, cabinet.gov.krd, The Kurdish language
(3) The language varieties of the Kurds, Jaffer Sheyholislami, THE KURDS, History - Religion - Language - Politics, 2015 Austrian Federal Ministry of the Interior.
(4) Kurdish Community Organisations in London: a Social Network Analysis, Alessio D'Angelo, November 2008, School of Health & Social Sciences, Middlesex University, London
(5) The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq. Gunter, M. M. 1996. The Middle East Journal
(6) The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq. Gunter, M. M. 1996. The Middle East Journal
(7) A Modern History of the Kurds. London, McDowall, David. Tauris, 2007
(8) A Modern History of the Kurds. London, McDowall, David. Tauris, 2007
(9) A Modern History of the Kurds. London, McDowall, David. Tauris, 2007
(10) The Kurds: An Unstable Element in the Gulf. Pelletiere, S. C. 1984. Westview Press.
(11) The Kurds: An Unstable Element in the Gulf. Pelletiere, S. C. 1984. Westview Press.
(12) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(13) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects.

Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(14) Human Rights Abuses in Iraqi Kurdistan Since 1991, Amnesty International, February 1995
(15) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(16) Human Rights Abuses in Iraqi Kurdistan Since 1991, Amnesty International, February 1995
(17) Human Rights Abuses in Iraqi Kurdistan Since 1991, Amnesty International, February 1995
(18) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(19) The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq. Gunter, M. M. 1996. The Middle East Journal
(20) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(21) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(22) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(23) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(24) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(25) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(26) The Kurdish Internal Conflict, Peace Process and its prospects. Othman, M. 2001. The Kurdish Media Newspaper
(27) The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future. Yildiz, K. 2007. Pluto Press.
(28) Freedom House, Report, Iraqi Kurdistan 2003